

Distr.: General
21 March 2019
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا -	لمحة عامة	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٣
ثالثا -	الميزانية	٥
رابعا -	الحالة الاقتصادية	٦
ألف -	لمحة عامة	٦
باء -	الخدمات المصرفية والمالية	٧
جيم -	النقل	٨
دال -	السياحة	٩

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المعلومات التي قدمتها حكومة إسبانيا ومن مصادر متاحة ليطلع عليها عامة الناس، بما فيها مصادر حكومة الإقليم. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



١٠		خامسا - الأحوال الاجتماعية
١٠		ألف - العمل
١٠		باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
١٠		جيم - الصحة العامة
١٠		دال - التعليم
١١		هاء - الجريمة والسلامة العامة
١١		واو - حقوق الإنسان
١١		سادسا - البيئة
١٢		سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق
١٢		ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل
١٢		ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٣		باء - موقف حكومة الإقليم
١٤		جيم - موقف إسبانيا
١٦		دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا
١٦		هاء - المفاوضات بين المملكة المتحدة وجبل طارق
١٧		تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
١٧		ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
١٧		باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
١٧		عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

١ - جبل طارق إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإن أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكرّس في دستور كل إقليم؛ وقد تنازلت إسبانيا عن السيادة على جبل طارق للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوترخت في عام ١٧١٣، ومعها عن السيادة على المياه الإقليمية المنبثقة من السيادة على الأرض. أما إسبانيا فتزعم بأنها، بموجب المادة ١٠ من المعاهدة، لم تتنازل إلا عن مدينة جبل طارق وقلعته ومينائه ودفاعاته وحصنه. وبناءً على نداء وجهته الجمعية العامة قبل وقت طويل إلى إسبانيا والمملكة المتحدة لإجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق (انظر القرار ٢٠٧٠ (د-٢٠)، المتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥)، حثت الجمعية العامة حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة في عام ٢٠١٨، في مقرها ٥١٩/٧٣، على القيام بجملة أمور منها أن تتوصلا، مُراعيتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، وانطلاقاً من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لهذه المسألة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة (انظر الفروع من الثامن إلى العاشر أدناه).

٢ - والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوباً من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، ويصله بما برزخ يناهز طوله ١,٦ كيلومترات. ويقابل جبل طارق على الجانب الآخر من الخليج ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة ٨ كيلومترات غرباً، وتقع قارة أفريقيا على مسافة ٣٢ كيلومتراً جنوب مضيق جبل طارق. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة منطقة جبل طارق ٥,٨ كيلومترات مربعة؛ ووفقاً لإسبانيا، التي تطالب بالسيادة على الإقليم، فهي تبلغ ٤,٨ كيلومترات مربعة. ولا تزال القضايا المتصلة بالبرزخ والمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق موضع نزاع.

٣ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد سكان الإقليم ٣٤ ٠٠٣ نسمة، في عام ٢٠١٨. وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق، الذي يُداول بسعر صرف يعادل الجنيه الاسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان شمال أفريقيا. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسية البريطانية.

ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ - بموجب الأمر الدستوري لجبل طارق لعام ٢٠٠٦، تتألف حكومة جبل طارق من الوزراء المنتخبين الممثلين في مجلس الوزراء، إلى جانب الحاكم الذي يمثل التاج البريطاني في جبل طارق. ولا يزال الفريق إدوارد دايفس حاكم جبل طارق منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ووفقاً لدستور عام ٢٠٠٦، يكون الحاكم مسؤولاً عن إدارة الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق)، وعن بعض التعيينات في المناصب العامة حسبما يخوله الدستور من صلاحيات. وتكون حكومة جبل طارق المنتخبة مسؤولة عن سائر الأمور.

٥ - وبعد إجراء انتخابات، يعيّن الحاكم في منصب الوزير الأول العضو المنتخب في برلمان جبل طارق الذي يكون، في تقدير الحاكم، الأوفر حظاً لنيل الثقة من بين أعضاء البرلمان. ويعيّن الحاكم أيضاً الوزراء

الآخرين، وفقا لمشورة الوزير الأول، من بين الأعضاء المنتخبين في البرلمان. ووفقا لدستور عام ٢٠٠٦، يجوز للبرلمان أن يسن قوانين للحفاظ على السلام والنظام في جبل طارق وتعزيز الحكم الرشيد فيه، في حين يحتفظ التاج البريطاني بكامل صلاحية سن القوانين من حين لآخر بشأن نفس المسائل المذكورة أعلاه. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لم يمارس التاج البريطاني هذه الصلاحيات منذ أن دخل دستور عام ٢٠٠٦ حيز التنفيذ. ويتضمن دستور عام ٢٠٠٦ أيضاً أحكاماً تتعلق بأراضي التاج البريطاني في جبل طارق.

٦ - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة للاستئناف، ولاحقا لدى مجلس جلالة الملكة الذي يتصرف بناءً على مشورة اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص.

٧ - وحقق ائتلاف حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/الحزب الليبرالي لجبل طارق، برئاسة فاييان بيكاردو، الذي كان قد فاز في الانتخابات العامة التي أُجريت في عام ٢٠١١، فوزا جديدا في الانتخابات العامة التي أُجريت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بنسبة ٦٨ في المائة من الأصوات، وحصل بذلك على ١٠ مقاعد في البرلمان، مقابل ٣١ في المائة من الأصوات للديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق، الذين حصلوا على المقاعد السبعة المتبقية، وقد أُلغيت نسبة ٠,٦ في المائة من الأصوات. وأُعيد انتخاب السيد بيكاردو لمنصب الوزير الأول. ويُتوقع أن تجرى الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٩.

٨ - وبموجب دستور عام ٢٠٠٦، ودون المساس بمسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، أولا وأخيرا، عن امتثال جبل طارق لقانون الاتحاد الأوروبي، هناك اعتراف بأن المسائل التي تقع ضمن مسؤولية الوزراء المنتخبين تظل كذلك حتى ولو نشأت في سياق الاتحاد الأوروبي. وبعدها أنشئت منطقة انتخابية جديدة، لأغراض الانتخابات البرلمانية الأوروبية فقط، تشمل جبل طارق ومنطقة جنوب غرب إنكلترا (أطلق عليها اسم "المنطقة المجمعّة")، شارك سكان جبل طارق لأول مرة في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ثم في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٤. وشارك ناخبو جبل طارق في الاستفتاء على عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقد صوت ٩٦ في المائة منهم مؤيدين البقاء في الاتحاد الأوروبي. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ففي الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، المعقد في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أكدت المملكة المتحدة مجددا أنها مسؤولة عن تمثيل أولويات أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بالخروج من الاتحاد الأوروبي وأن أحد الأهداف الواضحة للمفاوضات هو التوصل إلى اتفاق يناسب جميع أعضاء أسرة المملكة المتحدة، بما فيها جبل طارق.

٩ - وفي ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨، وافق المجلس الأوروبي على اتفاق الانسحاب والإعلان السياسي بشأن العلاقات المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتضمن الاتفاق أيضا بروتوكولا بشأن جبل طارق. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أبرمت إسبانيا والمملكة المتحدة، بمشاركة حكومة جبل طارق، أربع مذكرات تفاهم بشأن حقوق المواطنين، والتبغ ومنتجات أخرى، والتعاون في المسائل البيئية والتعاون في شؤون الشرطة والجمارك، وكذلك اتفاقا يتعلق بإبرام معاهدة بشأن الضرائب وحماية المصالح المالية. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، وقعت إسبانيا والمملكة المتحدة الاتفاقية الدولية للضرائب وحماية المصالح المالية المتعلقة بجبل طارق.

١٠ - ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن جبل طارق، باعتباره إقليمًا منفصلاً معترفا به من قبل الأمم المتحدة ومدرجا منذ عام ١٩٤٦ في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يخولها ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد المملكة المتحدة أيضا أن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في

تقرير المصير. وللدولة القائمة بالإدارة موقف واضح مفاده أن دستور عام ٢٠٠٦ يحدّد الاختصاصات ذات الصلة لحكومتها المملكة المتحدة وجبل طارق.

١١ - وتتمسك إسبانيا، من جهتها، بموقفها المتمثل في كون دستور عام ٢٠٠٦ لا يؤثر على الصفة الدولية لجبل طارق؛ وبأن اعتماد هذا الدستور كان إصلاحاً للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله؛ وفي كون ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلّقة، التي ينطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية لا مبدأ تقرير المصير، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د-٢٢). وفي ذلك السياق، تؤكد إسبانيا أن مشاركة جبل طارق في أي صك دولي يجب أن تتم عن طريق المملكة المتحدة بصفتها الدولة القائمة بالإدارة المسؤولة عن العلاقات الدولية للإقليم، بما في ذلك في مجالات الخدمات المالية الدولية وحقوق الإنسان والبيئة.

ثالثاً - الميزانية

١٢ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت إيرادات حكومة الإقليم للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، حتى آذار/مارس ٢٠١٨، ما مقداره ٦٣٥,٨ مليون جنيه إسترليني وناهزت نفقاتها ٦١٤,٨ مليون جنيه إسترليني. أما بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، فتقدّر حكومة الإقليم إيراداتها الإجمالية بمبلغ ٦٥١,٧ مليون جنيه إسترليني، وميزانية نفقاتها الإجمالية بمبلغ ٦٢٧,٨ مليون جنيه إسترليني. ومن الإيرادات التقديرية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، تمثل الضرائب على الدخل النصيب الأكبر (٤٥ في المائة)، تليها الرسوم والضرائب وغيرها من المقبوضات (٢٧ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، وافقت حكومة الإقليم على رصد مبلغ ٧٢ مليون جنيه إسترليني للإنفاق على مشاريع الاستثمار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، بموّل عن طريق صندوق التحسين والتنمية، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بمبلغ ٦٢,٧ مليون جنيه إسترليني المرصود في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

١٣ - وتعتبر إسبانيا أن جبل طارق ملاذ ضريبي وأن الأرباح التي تجنيها في الخارج الشركات المسجلة فيه لا تخضع، بموجب هذا النظام، للضرائب. وتشير إسبانيا إلى أن المفوضية الأوروبية شرعت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في إجراء تحقيق رسمي للتثبت مما إذا كان بعض أحكام النظام الضريبي لجبل طارق قد طُبّق خرقاً لقواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الدول، وإلى أن المفوضية قررت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، توسيع نطاق تحقيقها ليشمل ممارسة جبل طارق المتعلقة بمنح بعض الشركات قرارات ضريبية. وتذكّر إسبانيا أيضاً بأن المفوضية، في قرارها SA.34914 (2013/C) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بشأن المساعدة المقدمة من الدولة التي قامت بها المملكة المتحدة فيما يتعلق بنظام جبل طارق لضريبة دخل الشركات، استنتجت أن نظام الإعفاء الضريبي للشركات في جبل طارق فيما يتعلق بالفوائد والإتاوات، وكذلك المعاملة الضريبية التي تمنحها حكومة جبل طارق على أساس قراراتها الضريبية الممنوحة لخمسة من شركات جبل طارق، يشكلان تدابير مساعدة مقدمة من الدولة لفرادى الأشخاص بموجب مخطط المساعدة المقدمة من الدولة الذي وضعه جبل طارق موضع التنفيذ بصورة غير قانونية. وخلصت المفوضية إلى أن مخطط المساعدة المقدمة من الدولة هذا لا يتوافق مع القواعد الداخلية للسوق المعمول بها في الاتحاد، فقضت بضرورة التحصيل الفوري والفعلي لما قدّم من مساعدة قدرتها المفوضية بنحو ١٠٠ مليون يورو من الضرائب غير المدفوعة. وقررت المفوضية أيضاً أنه ينبغي للمملكة المتحدة أن تنفذ هذا القرار في غضون أربعة أشهر، وأن تبقى المفوضية على اطلاع بالتقدم المحرز في التدابير الوطنية المتخذة لتنفيذ القرار حتى التحصيل الكامل لما قدّم من

مساعدة، وأن تقدم إلى المفوضية، بناء على طلبها، معلومات عن التدابير الوطنية، المتخذ منها والمقرر، وذلك ابتغاء الامتثال للقرار.

١٤ - وتؤكد الدولة القائمة بالإدارة أن جبل طارق يتقيد بكل توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، التي تتعلق بالرقابة والتنظيم الماليين وفرض الضرائب المباشرة ومكافحة غسل الأموال. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن المفوضية الأوروبية قد أكدت، في آب/أغسطس ٢٠١٨، فيما يتعلق بالتوجيه 2013/34/EU، بأن مطالبة الشركات المحدودة المسؤولية بنشر بياناتها المالية السنوية، والتوجيه 2011/16/EU بشأن التعاون الإداري في مجال الضرائب، لم تحدد أي وجه من أوجه التضارب أو عدم الامتثال في ممارسة جبل طارق. وتذكر الدولة القائمة بالإدارة أيضاً بأن جبل طارق لم يكن جزءاً من عملية الفحص التي أجراها المجلس الأوروبي في عام ٢٠١٧ والتي أنشأ المجلس بموجبها قائمة الاتحاد الأوروبي للولايات القضائية غير المتعاونة للأغراض الضريبية. وعلاوة على ذلك ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، خلصت المفوضية صراحةً في قرارها المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، إلى أن ممارسة إصدار القرارات الضريبية بموجب قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١٠ لا تشكل مخططاً للمساعدة المقدمة من الدولة بالمعنى المقصود في المادة ١٠٧ (١) من المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي، ورأت بأن خمسة فقط من القرارات الضريبية لجبل طارق الـ ١٦٥ التي حققت فيها المفوضية تخالف قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الدول، ولم تحدد صراحةً أي تمييز انتقائي فيما يتعلق بالقرارات الضريبية الـ ١٦٠ الأخرى التي حُقق فيها، ومن ثم استنتجت بأن هذه القرارات لم تنتهك قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الدول، ورحبت بالإجراءات الهامة التي اتخذها جبل طارق لتحسين إجراءات القرارات الضريبية وتدعيم قواعده المتعلقة بالتسعير التحويلي وتعزيز التزامات دافعي الضرائب وتحسين الشفافية فيما يتعلق بتنفيذه نظامه الضريبي على صعيد الإقليم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن المفوضية لاحظت كذلك صراحةً، فيما يتعلق بما قدمته إسبانيا خلال سير التحقيق من تعليقات بشأن الانتقائية الإقليمية، بأن المفوضية لم تعبر عن شكوك بشأن الانتقائية الإقليمية.

رابعا - الحالة الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٥ - ليس لدى جبل طارق موارد طبيعية معروفة، وهو يفتقر إلى الأراضي الزراعية. ويركز الاقتصاد بشكل متزايد على السياحة وتقدم خدمات مالية تشمل الأعمال المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافلات الأوراق المالية، بالإضافة إلى ألعاب القمار على الإنترنت. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لجبل طارق إلى ٢,١٨ بليون جنيه إسترليني في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ويُقدّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ ٩٣٤ ٦٤ جنيه إسترليني.

١٦ - وقبل عام ١٩٨٠، كان الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير على نفقات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فقد تغير الوضع كثيراً على مر السنين، حيث انخفض نصيب الإنفاق العسكري للمملكة المتحدة من نسبة ٦٠ في المائة من اقتصاد جبل طارق إلى أقل من ٦ في المائة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تتألف القوات البريطانية في جبل طارق من حوالي ١٠٠٠ فرد، بما يشمل الأفراد العسكريين التابعين للمملكة المتحدة والأفراد النظاميين والاحتياطيين في فوج جبل طارق الملكي وموظفي الخدمة المدنية في وزارة الدفاع والمدنيين المستخدمين محلياً.

باء - الخدمات المصرفية والمالية

١٧ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يوجد لدى جبل طارق قطاع مالي خاص متطور تنظمه لجنة الخدمات المالية. ويشمل النطاق التنظيمي جميع أشكال الخدمات المالية، أما تشريعات جبل طارق وأنظمتها وممارساته الإدارية، التي ترى الدولة القائمة بالإدارة أنها تتمثل امتثالاً تاماً لالتزاماته حيال الاتحاد الأوروبي، فقد قُيّمت بشكل مستقل بواسطة الاستعراضات التي أجراها كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الجهات. ويشارك جبل طارق أيضاً في عملية تقييم المخاطر الوطنية واستعراض الأقران التي تقوم بها فرقة العمل.

١٨ - ويشكّل التهرب من دفع الضرائب جُرمًا أصلياً ضمن جريمة غسل الأموال ويسري عليه مبدأ الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية لجبل طارق، بوصفها عضواً في مجموعة إيموننت لوحدات المخابرات المالية، بتبادل المعلومات مع الأعضاء الآخرين في المجموعة تبادلاً منتظماً. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أبرم جبل طارق اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية مع ١٠٤ من البلدان والأقاليم، من بينها ٨٨ اتفاقاً سارياً، بما في ذلك مع ألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبولندا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا ومالطة والنمسا وهولندا. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تقدم المعلومات الضريبية إلى الولايات المتحدة، أول بلد أبرم معه جبل طارق اتفاقاً من هذا القبيل، وفقاً للاتفاق المتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات المبرم في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ مع المملكة المتحدة بموجب اتفاق مماثل، هو لوائح التعاون الدولي لعام ٢٠١٥ (تعزيز الامتثال الضريبي على الصعيد الدولي) (المملكة المتحدة). ودخلت اللوائح المتعلقة بالتبادل التلقائي للمعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي لوائح التعاون الدولي لعام ٢٠١٥ (تعزيز الامتثال الضريبي على الصعيد الدولي)، حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، من أجل الوفاء بمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، دخل حيز النفاذ في الإقليم التوجيه الرابع للاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة غسل الأموال والسجل العام للملكية الانتفاع.

١٩ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اتخذت لجنة وزراء مجلس أوروبا قراراً وافقت فيه على الطلب الذي قدمته المملكة المتحدة باسم جبل طارق لإخضاع جبل طارق لتقييم تجريه لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، ففي البيان الذي اعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته هذه الأقاليم مع المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة عن تبادل المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع في سياق إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وآمنة لجمع المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع وتبادلها واستخدامها، حيثما لا تكون تلك النظم موجودة بالفعل. ورحب المجلس الوزاري المشترك بتعاون تلك الأقاليم في إطار الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للحرمة المالية. وكرر تأكيد التزامه بإبداء روح القيادة في التصدي للفساد. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ففي الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، الذي عقد في عام ٢٠١٨، كررت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار المواقف الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع السادس.

٢٠ - واعتمد جبل طارق لوائح ملكية الانتفاع في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإن جبل طارق ملتزم بإنشاء سجل عام للملكية الانتفاع النهائي وأنشأ بالفعل سجلاً مركزياً محفوظاً في قاعدة

بيانات آمنة غير مربوطة بشبكة الإنترنت. ووفقاً للوائح السالفة الذكر، يتعين أن تُقدّم إلى المسجل، في غضون ٣٠ يوماً، بيانات تسجيل أي شركة جديدة.

٢١ - وتشير حكومة إسبانيا إلى أن المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيايل التابع للمفوضية الأوروبية خلص، في تقرير صادر في عام ٢٠١٤، إلى أن هناك ما يبعث على الاعتقاد بأنه قد ارتُكبت من جبل طارق جرائم تهريب تبغ وغسل أموال تمس بالمصالح المالية أو بمصالح أخرى للاتحاد الأوروبي.

٢٢ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن حكومة جبل طارق قد حصلت فيما بعد على آراء قانونية استنتجت أن الادعاءات الواردة في تقرير المكتب لا أساس لها.

٢٣ - وجرت مناقشات إيجابية بشأن المسائل المالية والضريبية المتعلقة بجبل طارق خلال عام ٢٠١٨ بين إسبانيا والمملكة المتحدة، بمشاركة حكومة جبل طارق (انظر الفقرة ٩ أعلاه).

جيم - النقل

٢٤ - اتُفق على تعزيز ترتيبات النقل البري من جبل طارق وإليه في محادثات جرت في قرطبة بإسبانيا في عام ٢٠٠٦. وشملت هذه الترتيبات القيام على مستوى الحاجز/الحدود بتشغيل ممرين في كلا الاتجاهين وخطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والمركبات. وحتى شباط/فبراير ٢٠١٩، ظلت عمليات التفتيش المتناسبة التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق لم يكن ينتمي إلى الإقليم الجمركي المشترك للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن المملكة المتحدة وجبل طارق لم يكونا ضمن نطاق منطقة شنغن لأغراض مراقبة الحدود الخارجية. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن الحكومة الإسبانية قد قامت أحياناً، منذ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، بفرض عمليات تفتيش مفردة وتستغرق وقتاً طويلاً على الحدود بين جبل طارق وإسبانيا؛ وعلى الرغم من تحسن الحالة، تظل إمكانية التنبؤ بها متعذرة.

٢٥ - وأوفدت المفوضية الأوروبية ثلاث بعثات تقنية لتقصي الحقائق إلى بلدة لالينا دي لاكونتيسيون وجبل طارق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتموز/يوليه ٢٠١٤ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وأصدرت المفوضية توصيات إلى سلطات المملكة المتحدة وإسبانيا في أعقاب بعثتيها الأولى والثانية.

٢٦ - وتؤكد إسبانيا أن عمليات التفتيش عند الحاجز تتم فقط لضمان الالتزام التام بتشريعات إسبانيا والاتحاد الأوروبي، وبخاصة مدونة شينغن للحدود والإجراءات المتعلقة بتلك المدونة، وليس وراءها أي دافع سياسي. وعمليات التفتيش ضرورية بالنسبة لإسبانيا من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي بأكمله، كما أنها ضرورية بشكل خاص نظراً لشيوع أنواع مختلفة من عمليات الاتجار غير المشروع في المنطقة، ولأن إقليم جبل طارق ليس ضمن منطقة شينغن والاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تؤكد إسبانيا أن نقطة التفتيش التابعة للشرطة والجمارك عند بلدة لالينا دي لاكونتيسيون (الحاجز) لا تدخل ضمن تعليم الحدود الذي تعترف به إسبانيا وفقاً لمعاهدة أوترخت. وتشدد إسبانيا كذلك على أنها تتقيد تماماً بتوصيات المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بإدارة تدفق الأشخاص والمركبات والسلع عند الحاجز، وأنها أنجرت في عام ٢٠١٥ عملية إعادة هيكلة نقطة التفتيش الجمركي وأعمال تركيب ١٣ من الأجهزة الإلكترونية الآلية التشغيل لقراءة جوازات السفر في كل من الاتجاهين، وهو ما جعل العبور أكثر سهولة.

٢٧ - وفي سياق القرار الذي اتخذته المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي")، تعتبر المملكة المتحدة أن الحفاظ على استمرار تدفق الأشخاص والبضائع بين

جبل طارق وإسبانيا وحماية العلاقة الاقتصادية الوثيقة التي بُنيت على مدى عدة عقود ضروريان ويخدمان مصلحة السكان في الجانبين معا (انظر أيضا الفقرتين ٣٢ و ٣٣ أدناه). وترى إسبانيا، من جانبها، أنه ينبغي معالجة أي تأثير سلبي محتمل على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الوثيقة بين جبل طارق وكامبو جبل طارق معالجة ملائمة.

٢٨ - ولا تزال المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بسلامة الطيران وأمنه ذات الصلة بالمطار، وهو عبارة عن مدرج عسكري متاح للرحلات الجوية المدنية، بينما تمسك وزارة الدفاع بمقاليد الأمور فيما يتعلق بجوانب عمل المدرج المتصلة بالطيران العسكري وتحمل المسؤولية التشغيلية عنها. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تنص التشريعات التي سنّها برلمان جبل طارق على سلامة الطيران المدني وأمنه، وهو ما يُلقى بمسؤولية الطيران المدني على عاتق حكومة جبل طارق. ولا تزال إسبانيا ترفض هذه المسؤولية. وترى إسبانيا أن احتلال المملكة المتحدة للبرزخ الذي أُقيم عليه المطار غير قانوني، وأنه لا يمثل للقانون الدولي العام نظراً لأنه غير مُدرج ضمن المناطق المتنازل عنها بموجب معاهدة أوترخت. وتصر المملكة المتحدة، من جانبها، على أن سيادتها تمتد على كامل إقليم جبل طارق.

٢٩ - ومضيق جبل طارق هو أحد المعابر المائية الرئيسية؛ وتستخدم العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة مرافق ميناء الإقليم. وحسب ما ذكرته المملكة المتحدة، فإنها تطبق مسافة ثلاثة أميال بحرية كحد للمياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط مع مياه إقليمية أخرى)، وذلك عملاً بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحسب ما ذكرته إسبانيا، فهي تمارس حقوقها السيادية وولايتها على مياهها الإقليمية التي تشمل جميع المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق (باستثناء مرافق مينائه).

٣٠ - وتقوم الدولة القائمة بالإدارة بانتظام بالاعتراض على سفن الدولة الإسبانية، وبالاحتجاج لدى حكومة إسبانيا على عمليات التوغّل غير القانونية التي تقوم بها سفن الدولة الإسبانية في المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني، وتحتكم في ذلك إلى المادتين ١٧ و ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالنسبة لما يعنيه حق المرور البريء، وإلى اتفاقية الأنظمة الدولية لمنع التصادم في البحر.

٣١ - وترى إسبانيا أن ما تصفه المملكة المتحدة "بعمليات التوغّل غير القانونية" من جانب السفن الإسبانية هي أنشطة روتينية تقوم بها سفنها في المياه الإسبانية، بالنظر إلى أن إسبانيا تمارس السيادة على تلك المياه.

دال - السياحة

٣٢ - في عام ٢٠١٧، سجل قطاع السياحة زيادة في عدد الزوار لأول مرة منذ عام ٢٠١٢، ليصل إلى ١٠,٥ ملايين زائر مقارنة بـ ١٠,١ ملايين زائر في عام ٢٠١٦. وزاد عدد الزوار جواً (حوالي ٢٤٣ ٠٠٠) وبراً (حوالي ٨٧٧ ٠٠٠) في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ (حوالي ٢٣١ ٠٠٠ و ٩ ٦٤٦ ٠٠٠، على التوالي)، بينما ظل عدد الزوار بحراً، ومعظمهم من المسافرين على متن السفن السياحية الجوّالة، ثابتاً عند حوالي ٤٢٠ ٠٠٠ زائراً في عام ٢٠١٧، على غرار الأعوام السابقة.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

٣٣ - في عام ٢٠١٧، كان هناك ٢٨.٠٢٩ فرصة عمل في الإقليم، مقارنة بـ ٢٧.٠٧٣ في عام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ٣,٥ في المائة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كان توزيع فرص العمل بين القطاعات الصناعية الخمسة الكبرى يبلغ ٣ ٥٩٠ في قطاع ألعاب القمار والمراهنة، و ٣ ٤٠١ في قطاع البناء والتشييد، و ٢ ٨٢٦ في قطاع الأعمال المصرفية والمالية، و ٢ ٧٧٥ في قطاع تجارة التجزئة والجملة، و ٢ ٦٣٩ في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي؛ وبلغ معدل البطالة ٠,٥٥ في المائة من السكان المقيمين و ٠,٣٧ في المائة من مجموع القوة العاملة، الذي يشمل العمال الحدوديين. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تراوح عدد العمال الحدوديين بين ١٣ ٠٠٠ و ١٤ ٠٠٠، بما يشمل عددا يتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ٩ ٠٠٠ من مواطني إسبانيا.

باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٣٤ - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي، على نحو ما ذكر في ورقات العمل السابقة، التي تغطي مجالات مثل إصابات العمل، والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الإعاقة أو حالة الوفاة بسبب العمل، وإعانات البطالة ومنح وبدلات الأمومة، والاستحقاقات في حالة الوفاة، والمعاشات التقاعدية للمسنين، واستحقاقات الأرامل، وبدلات الوصاية.

جيم - الصحة العامة

٣٥ - تتحمل الهيئة المعنية بالصحة في جبل طارق، وهي إدارة تابعة لحكومة الإقليم، مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وتواصل حكومة الإقليم العناية باحتياجات المسنين.

دال - التعليم

٣٦ - التعليم في جبل طارق مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الرابعة والخامسة عشرة. ولغة التدريس هي الإنكليزية. ويضم نظام التعليم العام ١١ مدرسة ابتدائية، ومدرستين ثانويتين، بالإضافة إلى كلية جبل طارق للتعليم العالي ومركز التدريب المهني، وتستوعب هذه المؤسسات التعليمية أكثر من ٥ ٠٠٠ طالب. ويناظر معدل الإمام بالقراءة والكتابة في الإقليم ١٠٠ في المائة. وافتتحت جامعة جبل طارق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣٧ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت نفقات الحكومة على التعليم خلال السنة المالية المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٨ ما قدره ٤٩,٥ مليون جنيه إسترليني، بما يشمل نفقات تحسين المباني المدرسية البالغة ٧٦٩ ١٧٤,٤٤ مليون جنيه إسترليني. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تعطي حكومة جبل طارق الأولوية لبناء سبعة مبان مدرسية جديدة، وبعض هذه المشاريع جار تنفيذه بالفعل. وافتتحت أولى المدارس الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و ٨ سنوات. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. وفي عام ٢٠١٨، التحق ٩٢٢ طالبا بجامعات في المملكة المتحدة.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

- ٣٨ - تتحمل الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق. والحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.
- ٣٩ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغت ميزانية الشرطة الملكية لجبل طارق ١٥,٩٦٢ مليون جنيه إسترليني في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهي تغطي ٢٣٩ ضابطا و ٣٥ من موظفي الدعم. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الشرطة الملكية لجبل طارق سجلت في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ما عدده ٢ ٤٨١ جريمة، منها ١ ٤٢٤ جريمة أتمت إجراءات التحري الجنائي فيها.

واو - حقوق الإنسان

- ٤٠ - ترد في ما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان السارية في جبل طارق وهي: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم لعام ٢٠٠٦ فصلا عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة جبل طارق طلبت بصورة رسمية، في عام ٢٠١٣، توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي عام ٢٠١٦، توسيع نطاق اتفاقية حقوق الطفل لتشمل الإقليم. وإضافة إلى ذلك، اعتمد برلمان جبل طارق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قانون تعديل الزواج المدني لعام ٢٠١٦، الذي أضيفت بموجبه أحكام تتعلق بزواج مثلي الجنس.
- ٤١ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أكدت المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار من جديد في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، المعقود في عام ٢٠١٨، البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، الذي أعربوا فيه عن التزامهم بكفالة النهوض بشعوب الأقاليم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا ومعاملتهم معاملة عادلة وحمايتهم من التجاوزات، وناقشوا تصميمهم المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم ورحبوا بالمشاركة البناءة للأقاليم في الأعمال التحضيرية لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد.

سادسا - البيئة

- ٤٢ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، كررت حكومة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة والأقاليم ما وراء البحار، المعقود في عام ٢٠١٨، تأكيد المواقف المحددة في البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، الذي التزموا فيه بالاستمرار في اتباع الممارسة المتمثلة في التعاون قبل انعقاد المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ لضمان انعكاس وجهات نظر وأولويات أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات انعكاسا كاملا. وأكدت المملكة المتحدة مجددا التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار بشأن مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ ليشمل تلك الأقاليم، بما يشمل المضي في العمل على توسيع نطاق التصديق على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو ليشمل الأقاليم التي أبدت استعدادها لذلك.

- ٤٣ - وترى إسبانيا أن من الأهمية بمكان أن تقوم سلطات جبل طارق ببناء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، امتثالاً لقانون الاتحاد الأوروبي، وتشير إلى أن محكمة العدل الأوروبية أعلنت في حكمها الصادر في ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ في قضية *المفوضية الأوروبية ضد المملكة المتحدة* أن المملكة المتحدة لم تف، بالنسبة لجبل طارق، بالتزاماتها بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية.
- ٤٤ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بدأت حكومة الإقليم عملية لإرساء العقد المتعلق بإنشاء وتشغيل محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في جبل طارق. واستغرقت العملية وقتاً أطول من المتوقع بسبب اشتراط الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتشغيل نظام لمعالجة مياه البحر، بدلا من استخدام مياه الشرب. ويُتوقع أن يكتمل بناء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في عام ٢٠٢٠.

سابعاً - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

- ٤٥ - أسفرت المفاوضات التي جرت بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٤. ولكن منذ عام ٢٠١٠، لم تعقد أي اجتماعات للمنتدى. وبين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨، أعربت المملكة المتحدة عن رغبتها في مواصلة المنتدى، وفي غضون ذلك، عرضت إجراء حوار مخصص غير رسمي يضم، حسب الاقتضاء، جميع الأطراف المعنية بالمسائل قيد المناقشة. وأعربت إسبانيا عن موقف مفاده أن المنتدى لم يعد موجوداً وينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة "مخصصة" للتعاون على الصعيد المحلي لما فيه مصلحة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وجبل طارق. ولكن، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، لم تكن أي محادثات مخصصة قد عقدت.

ثامناً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

- ٤٦ - في الجلسة الرابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، قال ممثل المملكة المتحدة في بيان أدلى به في إطار ممارسة حق الرد إن الحكومة بلده السيادة على جبل طارق والمياه المحيطة به، وإن شعب جبل طارق يتمتع بحق تقرير المصير، باعتبار الإقليم إقليماً منفصلاً تعترف به الأمم المتحدة وتدرجه منذ عام ١٩٤٦ على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقال كذلك إن دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦، الذي أُقرَّ باستفتاء، ينص على علاقة عصرية وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة.
- ٤٧ - وذكر أيضاً أن حكومة بلده لن تدخل في ترتيبات تنتقل بموجبها السيادة على شعب جبل طارق إلى دولة أخرى خلافاً لرغباته المعبر عنها بطريقة حرة وديمقراطية، كما لن تدخل في عملية مفاوضات تتعلق بالسيادة لا يرضى عنها جبل طارق. وتلتزم حكومة بلده بحماية جبل طارق وشعبه واقتصاده، ولا تزال حكومتا جبل طارق والمملكة المتحدة ملتزمتين التزاماً راسخاً بمنتدى الحوار الثلاثي باعتباره أكثر الوسائل اتساماً بالموثوقية وبطابع بناء وعملي لتعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا لما فيه مصلحة جميع الأطراف. وتأسف حكومة بلده لأن إسبانيا انسحبت رسمياً من هذه المحادثات في عام ٢٠١١.

٤٨ - وتابع قائلاً إن هناك ديمقراطية برلمانية نشطة في جبل طارق، هي من اختياره، ويمارس الإقليم مسؤولياته عن جميع المسائل، باستثناء الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي. ولا يزال موقف حكومة بلده يتمثل في كون أسس العلاقات الدستورية هي أسس صحيحة، على الرغم من أنها تبقى مفتوحة إزاء الدخول في حوار بشأن المقترحات المطروحة من جبل طارق. وإذ ترفض حكومة بلده الادعاءات بأن المملكة المتحدة تحتل البرزخ والمياه المحيطة به بصفة غير قانونية، تشير إلى أنه بموجب القانون الدولي، على النحو المقرر في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن المياه الإقليمية تتبع السيادة على الأرض. وقال إنه، بالتالي، يترتب حتماً أن الدولة التي تملك السيادة على الأرض، كما في حالة المملكة المتحدة، هي أيضاً ذات السيادة على المياه الإقليمية إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية أو إلى خط الوسط.

٤٩ - وذكر أن وفد بلده سيواصل التمسك بالسيادة البريطانية واستخدام طائفة من الردود البحرية والدبلوماسية المناسبة على عمليات التوغّل غير القانونية من جانب سفن الدولة الإسبانية في المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني، وأن حكومة جبل طارق ستواصل التعاون الكامل مع المفوضية الأوروبية والفريق المعني بمدونة قواعد السلوك في ما يتعلق بأحد جوانب نظامها الضريبي، وذلك بدعم من حكومة المملكة المتحدة. وقال إنه واثق من أنه سيُستنتج أن النظام الضريبي لجبل طارق يمثل لجميع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية السارية. وذكر أن المفوضية الأوروبية قد أقرت بالتزام حكومة جبل طارق بمعالجة تهريب التبغ بين جبل طارق وإسبانيا، وكذلك بما قطعتة الحكومة فعلاً من خطوات مهمة في هذا الصدد، وبأنها أفصحت مراراً عن رغبتها في العمل بشكل أوثق ومباشرة مع نظرائها الإسبان لمعالجة هذه المسألة.

٥٠ - واختتم بيانه قائلاً إن حكومتي المملكة المتحدة وجبل طارق مستعدتان للعمل مع إسبانيا على إقامة أشكال جديدة وأعمق من التعاون لمعالجة المسائل موضع الاهتمام المشترك في المنطقة الأوسع نطاقاً من خلال حوار يعبّر بصورة كاملة عن رغبات ومصالح وحقوق ومسؤوليات شعب جبل طارق وحكومته (A/C.4/73/SR.4).

٥١ - وفي الجلسة السابعة للجنة الرابعة، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة تعيد تأكيد التزامها الطويل الأمد تجاه شعب جبل طارق وتؤكد من جديد موقفها (انظر A/C.4/73.SR.7).

باء - موقف حكومة الإقليم

٥٢ - في الجلسة الثالثة للجنة الرابعة، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قال نائب الوزير الأول لجبل طارق، في جملة أمور، إن حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليمها لما وراء البحار أعلنت، في البيان المعتمد في المجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير المكرّس في ميثاق الأمم المتحدة ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار وأن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلبات الرفع من القائمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعلن جبل طارق والمملكة المتحدة أنهما يرحبان بقدوم بعثة زائرة، لكن الأمم المتحدة لم تأت. وذكر أن جبل طارق والمملكة المتحدة قد اتفقا، في عام ٢٠٠٦، على دستور جديد يتمتع بموجبه جبل طارق بدرجة متقدمة من الحكم الذاتي تفوق كل ما كان في السابق، وأن الدستور قد عُرض على اللجنة الخاصة، لكن، مرة أخرى، لم يكن هناك رد. وقال إن جبل طارق دأب، منذ عام ١٩٦٣، على مخاطبة الأمم المتحدة باعتبارها مناصراً متحمساً لإنهاء الاستعمار، ولكن يبدو أن عدم الاستجابة يشير إلى أن الأمم المتحدة لا ترغب في العمل مع جبل طارق.

وأفاد بأن سكان جبل طارق قد أعربوا عن رغبتهم بشكل حر وديمقراطي، ولكن إسبانيا تعرقل إحراز التقدم في هذه القضايا؛ وقد تسبب موقفها الذي عفا عليه الزمن تجاه جبل طارق في عرقلة عملية إنهاء الاستعمار.

٥٣ - وذكر أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيخلق تحديا لجبل طارق وإسبانيا وأن الحدود البرية بين البلدين ما زالت تُستخدم كسلاح سياسي. وقال إن عمليات مراقبة الحدود التي تقوم بها إسبانيا كثيرا ما تسبب تأخيرات مطولة لمرور العربات وعبور المشاة في الاتجاهين معا، وإن حكومة إسبانيا هددت في عام ٢٠١٦ بإغلاق الحدود، على غرار ما فعلته في عهد الدكتاتور الإسباني، الجنرال فرانكو، قبل حوالي ٥٠ عاما. وقال أيضا إن إسبانيا أفادت بأن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي لن تكون ممكنة إلا إذا وافق جبل طارق على تقاسم السيادة مع إسبانيا، وهو ما رفضه ٩٨ في المائة من سكان جبل طارق في استفتاء عام ٢٠٠٢، ومع ذلك فقد دخلت إسبانيا وجبل طارق، منذ بداية عام ٢٠١٨، في مناقشات مباشرة لحماية الأشخاص الموجودين على جانبي الحدود. وذكر أن حكومة جبل طارق ترحب بهذا النهج الإيجابي القائم على الحوار والتعاون بدلا من الصراع والمواجهة، وهي على استعداد للعمل مع حكومة إسبانيا على إقامة علاقة جديدة تفيد سكان جبل طارق وجيرانهم.

٥٤ - واختتم كلامه بالقول إن حكومة بلده تأمل في العمل مع اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة لرفع اسم جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن الأيام التي كان يمكن فيها تسليم البلدان والمناطق من ملك إلى آخر دون موافقة شعوبها قد ولّت منذ زمن بعيد (A/C.4/73/SR.3).

جيم - موقف إسبانيا

٥٥ - في الجلسة الثالثة للجنة الرابعة المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قال ممثل إسبانيا إن استمرار وضع جبل طارق كآخر مستعمرة في أوروبا هو أمر يتعذر تبريره، أكثر من أي وقت مضى، لأن الدولة القائمة بالإدارة، المملكة المتحدة، هي حليفة لإسبانيا في مجالات أخرى كثيرة. وأضاف قائلا إن إسبانيا، بموجب معاهدة أوترخت، لم تتنازل لصالح المملكة المتحدة إلا عن مدينة وقلعة جبل طارق، إلى جانب مينائه ودفاعاته وحصونه، دون التنازل عن المياه الإقليمية أو الولاية الإقليمية. ومع ذلك، احتلت المملكة المتحدة البرزخ والمياه المحيطة به بصورة غير قانونية، متجاهلة أحكام هذه المعاهدة. وذكر أن الاحتلال البريطاني يتعارض مع القانون الدولي وينتهك السلامة الإقليمية لإسبانيا؛ ولذلك ستواصل إسبانيا طلب رد أراضيها حتى يكتمل إنهاء الاستعمار.

٥٦ - وتابع قائلا إن الجمعية العامة واللجنة الرابعة قد كلفتا إسبانيا والمملكة المتحدة ببدء مفاوضات بشأن إنهاء الحالة الاستعمارية، ونصتا في سلسلة من القرارات على وجوب إنهاء استعمار جبل طارق وفق مبدأ السلامة الإقليمية وليس مبدأ تقرير المصير، وحددتا تاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ كموعدها النهائي لإنهاء الاستعمار. وأفاد بأنه لا يمكن أن تتم هذه المفاوضات إلا باحترام كامل للقانون الدولي وفي إطار مبادئ الأمم المتحدة الراسخة. وقال إن الدولة القائمة بالإدارة قد تصرف في هذا الصدد بطريقة متخبطة؛ فقد تجاهلت عن عمد قرارات الأمم المتحدة عندما أجرت استفتاء بشأن مسائل السيادة في عام ١٩٦٧، وهو ما أدانته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥٣ (د-٢٢). وذكر أنها أوقفت المفاوضات على نحو انفرادي بعد أن بدا أن تلك المفاوضات تتجه صوب التوصل إلى حل مقبول للطرفين، وأنه لم يتم إحراز أي تقدم منذ أكثر من خمسين عاما. وأفاد أيضا بأنه بالنظر إلى النجاح في إنهاء الاستعمار في أقاليم أخرى كانت تابعة للمملكة المتحدة، يبدو من الواضح أن العقبة الأساسية هي غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة.

٥٧ - واسترسل قائلاً إن التركيز حصراً على مسائل السيادة من شأنه أن يحوّل هذه المشكلة الخطيرة إلى مجرد نزاع بين حكومات. وأشار إلى أن وجود مستعمرة داخل إسبانيا يخلف، في واقع الأمر، آثاراً ضارة تتجاوز المجال السياسي. وقال إن نظام جبل طارق الضريبي الخاص يشوه اقتصاد المنطقة على حساب خزينة إسبانيا وأوروبا، وإن حكومة بلده ترى أن ازدهار سكان جبل طارق يمكن أن يساعد في تحسين العلاقات وتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية، بيد أنها لن تسمح باستغلال الاختلال الاقتصادي في إلحاق الضرر بالاقتصاد أو البيئة أو السلامة العامة في كامبو جبل طارق، ولا سيما الضرر الناتج عن إتاحة التجار غير المشروع بالتبغ. وأفاد بأن إسبانيا تظل منفتحة على الحوار ومستعدة للتوصل إلى اتفاق مع المملكة المتحدة من أجل إقامة شراكة إقليمية جديدة.

٥٨ - وقال إن حكومة بلده تأمل، في أعقاب قرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي، في أن تستفيد كامبو جبل طارق والسكان على كلا جانبي الحدود من العلاقة المنتظرة بين جبل طارق والاتحاد الأوروبي، التي لا بد أن يمر مسارها حتماً عبر إسبانيا. واحتتم كلامه قائلاً إن إسبانيا ستواصل الدفاع عن حقوق ومصالح هؤلاء الإسبان الذين يتضررون أشد الضرر من المشاكل الناشئة عن الحالة الاستعمارية (A/C.4/73/SR.3).

٥٩ - وفي الجلسة السابعة للجنة الرابعة، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قالت ممثلة إسبانيا في بيان أدلت به في إطار ممارسة حق الرد إن الأمم المتحدة قد لاحظت، بوضوح وفي العديد من المناسبات، أن مركز جبل طارق كمستعمرة يقوض السلامة الإقليمية لإسبانيا. وينبغي للمملكة المتحدة وإسبانيا أن تدخلا في مفاوضات ثنائية لتسوية النزاع وضمان إنهاء استعمار جبل طارق، على النحو الذي اقترحتة الأمم المتحدة. وقالت إن قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د-٢٢)، الذي ينص على أن كل حالة استعمارية تنطوي على أي تفويض جزئي أو كلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا يتضمن أي إشارة إلى حق شعب جبل طارق المفترض في تقرير المصير، لأنه غير موجود. وقالت إن الجمعية العامة للجمعية العامة ذكرت في ذلك القرار أن استفتاء عام ١٩٦٧ قد أخلّ بقرارات شتى بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأعربت عن أسف إسبانيا للجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة وسلطات الإقليم الخاضع للاستعمار من أجل تغيير علاقتهما السياسية وإنكار وجود روابط استعمارية، بينما تدّعي في الوقت ذاته الحق في تقرير المصير.

٦٠ - وذكرت أن إسبانيا ترحب بالمشاورات بين حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لأن جبل طارق سوف يتأثر بشكل خاص بهذا القرار. وقالت إن إسبانيا تذكر بأنه في المبادئ التوجيهية الصادرة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان المجلس الأوروبي قد نصّح بأنه اعتباراً من اللحظة التي يصبح فيها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ساريًا، فإن جميع معاهدات الاتحاد الأوروبي سيتوقف سريانها على المملكة المتحدة أو أراضيها، بما في ذلك جبل طارق، الذي ستتوقف أي اتفاقات مستقبلية بشأنه بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على اتفاق يُبرم بين المملكة المتحدة وإسبانيا. وقالت إن إسبانيا والمملكة المتحدة منخرطتان في مفاوضات متقدمة بشأن انسحاب جبل طارق من الاتحاد الأوروبي، بهدف حماية حقوق جميع العمال، بما في ذلك العمال العابرون للحدود، وإقامة علاقة مستقبلية أكثر إنصافاً بين جبل طارق وكامبو جبل طارق (A/C.4/73/SR.7).

دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

٦١ - في عام ٢٠١٨، لم تجر أي مفاوضات ثنائية في إطار عملية بروكسل، وهي عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. وقد أوضحت حكومة المملكة المتحدة، في ديباجة دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦، أنها "لن تدخل أبداً في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعبر عنها بصورة حرة وديمقراطية". وعلاوة على ذلك، أعلنت المملكة المتحدة أيضاً أنه لا يمكن الدخول في أي محادثات تتعلق بالسيادة دون موافقة جبل طارق، وأنها لن تدخل أبداً في أية عملية مفاوضات بشأن السيادة لا يرضى عنها جبل طارق.

٦٢ - وواصلت حكومة إسبانيا، من جانبها، المطالبة باستئناف المحادثات الثنائية بشأن السيادة مع حكومة المملكة المتحدة. وهي ترى أن موقف المملكة المتحدة يخالف المبدأ الذي كرسته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما يتعارض مع الالتزام الذي تعهدت به مع إسبانيا في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤.

هاء - المفاوضات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

٦٣ - في البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أشارت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار إلى أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب وأقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق شعوب تلك الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. والتزموا باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وجاء في البيان أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلب الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون رفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، أوضحت حكومة المملكة المتحدة، في البيان نفسه، أن نتيجة الاستفتاء على عضويتها في الاتحاد الأوروبي لا تغير موقفها بشأن السيادة على الأقاليم، وأكدت أن المملكة المتحدة لن تدخل أبداً في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى بما يخالف رغباته التي يعبر عنها بطريقة حرة وديمقراطية، كما لن تدخل في عملية مفاوضات بشأن السيادة لا يرضى عنها جبل طارق.

٦٥ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أكد كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار من جديد في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، المعقد في عام ٢٠١٨، المواقف الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع السادس، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل العمل بشأن المسائل الدستورية معفرادى الحكومات وممثلي أقاليم ما وراء البحار على نحو أكثر انتظاماً وبما يكفل نجاح الترتيبات الدستورية ووضعها بفعالية بغية تحقيق أفضل رغبات تلك الأقاليم والمملكة المتحدة.

٦٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وافقت حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق على الاتفاق بشأن تنفيذ بروتوكول جبل طارق الملحق باتفاق الانسحاب ومذكرات التفاهم المتصلة به، الذي أكد فيه من جديد دستور عام ٢٠٠٦، وكون الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة جبل طارق ستبقى كذلك، ونيتها في ضمان تنمية الروابط القيّمة والتاريخية بين المملكة المتحدة وجبل طارق وتعميقها واستدامتها.

٦٧ - واعترفت حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق معا بأن دستور جبل طارق ينص على علاقة دستورية معاصرة وناضجة بين الجانبين. وتعتقد حكومة جبل طارق أن من المهم استعراض دستور عام ٢٠٠٦،

بالاشتراك مع المملكة المتحدة، لتحديد المجالات التي تستوجب إحراز مزيد من التقدم أو التي تستدعي التغيير بالقدر اللازم والمناسب. وينبغي أن يتضمن هذا الاستعراض النظر في قضايا حقوق الإنسان ومسألة رفع اسم جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أنشأ برلمان جبل طارق، في آذار/مارس ٢٠١٦، لجنة مختارة معنية بالإصلاح الدستوري بغرض تحديد التغييرات التي من الضروري أو المستصوب إدخالها على دستور عام ٢٠٠٦. وفي الوقت الذي أعربت فيه المملكة المتحدة عن آرائها بشأن آليات رفع الاسم من القائمة، فقد أشارت الحكومتان معا إلى أن المملكة المتحدة ملزمة، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تقوم الجمعية العامة برفع اسم إقليم ما من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٨ - حضر ممثل عن إسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عُقدت في سانت جورجس في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨، وأدلى ببيان، كما فعل ذلك ممثل عن جبل طارق (انظر A/73/23)، المرفق الثاني).

٦٩ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق في جلساتها الثالثة المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وكان معروضاً عليها ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن الإقليم في عام ٢٠١٨ (A/AC.109/2018/8). وعلى النحو الوارد في المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2018/SR.3)، فقد أدلى ببيان كل من ممثل إسبانيا ونائب الوزير الأول لجبل طارق. وباقتراح من الرئيس، قررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها المقبلة وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٧٠ - نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق في جلساتها الثالثة المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، التي استمعت اللجنة خلالها إلى بيانين أدلى بهما كل من ممثل إسبانيا ونائب الوزير الأول لجبل طارق. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان أثناء الجلسة السابعة المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الجلستين الرابعة والسابعة المعقودتين في ١٠ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، مارس ممثلاً إسبانيا والمملكة المتحدة حق الرد (انظر A/C.4/73/SR.4 و A/C.4/73/SR.7).

٧١ - واعتمدت اللجنة الرابعة، في جلساتها الثالثة والعشرين المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بدون تصويت، مشروع مقرر بشأن مسألة جبل طارق (A/C.4/73/L.5)، قدّمه رئيس اللجنة (انظر A/C.4/73/SR.23).

عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٢ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية العامة، دون تصويت وبناء على توصية اللجنة الرابعة، المقرر ٥١٩/٧٣ بشأن جبل طارق. وقد ورد في ذلك المقرر ما يلي:

إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٧٢/٥٢٠ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨:

- (أ) حثت حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على أن تتوصلا، مراعتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومنطلقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة؛
- (ب) أحاطت علماً برغبة المملكة المتحدة في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار؛
- (ج) أحاطت علماً بموقف إسبانيا الذي مفاده أن المنتدى الثلاثي للحوار لم يعد قائماً وأنه ينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة للتعاون المحلي يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق؛
- (د) رحبت بالجهود التي يبذلها الجميع لحل المشاكل ومواصلة العمل بروح من الثقة والتضامن، من أجل إيجاد حلول مشتركة والمضي قدماً في المجالات ذات الاهتمام المشترك للتوصل إلى علاقة تقوم على الحوار والتعاون.